



قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

رقم (76)، لسنة (2014م)

في إجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الاثنين 18 شعبان 1435هـ/ 2014/6/16 ميلادية، برئاسة المهندس عبد الملك أحمد العرشي - رئيس مجلس إدارة الهيئة، وبحضور كل من:-

عضو مجلس الإدارة

1. الدكتور ياسين محمد عبدالكريم الخراساني
2. الأستاذ أمين معروف الجندي
3. القاضي عبد الرزاق سعيد حزام الأكحلي

سكرتير مجلس الإدارة

وبحضور المهندس جميل علي أحمد الصبري

تم إصدار القرار الآتي

في الشكوى المقدمة من الغزالى للتجارة والأدوية

ضد

البرنامج الوطني للإمداد الدوائي بشأن المناقصة رقم (8/2013)، الخاصة بتوريد أدوية الأمراض المزمنة (اسم الصنف موضوع الشكوى (Desmopressin Tablets))

الوقائع والإجراءات

تحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

أولاً: بتاريخ 19/5/2014م تقدم الشاكى بعريضة شكوى إلى الهيئة ضد البرنامج الوطني للإمداد الدوائي بشأن المناقصة رقم 8/2013، (اسم الصنف موضوع الشكوى (Desmopressin Tablets)) الخاصة بتوريد أدوية أمراض مزمنة تضمنت أنه كان قد تقدم بشكوى بخصوص الموضوع نفسه وصدر قرار الهيئة بإعادة التحليل ولكن البرنامج قام بالترسيبة على مورد آخر وبدون التوضيح حول سبب استبعاد العطاء المقدم منه المستوفى لجميع الشروط القانونية وشروط المناقصة مما يشير إلى أنهم لم يعيدوا التحليل وفقاً للقانون، وطلب من الهيئة اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد البرنامج الوطني لعدم التزامه بالإجراءات القانونية.

ثانياً: بعد استلام الشكوى، وجهت الهيئة مذكرة إلى الجهة برقم (882) بتاريخ 21/5/2014م تضمنت وقف إجراءات المناقصة والرد على الشكوى وموافقة الهيئة العليا بأوليات الموضوع، وبناء عليه قامت

الجهة بالرد على الهيئة بالمذكرة رقم (723) بتاريخ 27/5/2014م وارفقت بها أوليات الموضوع.

ثالثاً: تم إحالة الشكوى ورد الجهة إلى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي. ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق، رفع تقريره إلى مجلس إدارة الهيئة متضمناً الآتي:

أ- الإجراءات التي اتخذتها الجهة:

- قامت لجنة التحليل بإجراءات التحليل الفني وفي هذه المرحلة تم استبعاد عطاء مؤسسة بعوم بمبرر أن الشركة غير مسجلة والصنف غير مسجل ولم يسبق شرائه من قبل، وكذلك

عطا الغزالى للتجارة بمبرر ارتفاع الاسعار وكسر الاحتكار وأن الصنف ليس من الاصناف
لمقدمة للحياة.

- قامت لجنة التحليل بإجراءات التحليل المالي للعطاء الوحيد المطابق فنياً ومالياً وهو العطاء المقدم من الجبل للأدوية.

اوصلت لجنة التحليل بارسأء المناقصة على الجبل للأدوية بمبلغ (99,996) دولار.

قامت لجنة المناقصات بالجهة بارسأء المناقصة على الجبل للأدوية بمبلغ (99,996) دولار.

قامت الجهة بإشعار صاحب العطاء الفائز بتاريخ 23/4/2014م.

قامت الجهة بإشعار الشاكية بتاريخ 23/4/2014م وتم استلامه بتاريخ 18/5/2014م.

قامت الجهة بالرد على الهيئة العليا بتاريخ 27/5/2014م وموافاتها بصورة من التحليل الجديد وفقاً لقرار الهيئة العليا السابق في الموضوع.

علمما بان الجهة قامت بإعادة التحليل وفقاً لقرار الهيئة العليا بذلك بناء على شكوى سابقة وتم موافاة الهيئة بصورة من التحليل الجديد.

بـ- ملاحظات المكتب الفني :

١ على الشكوى:-

- تم تقديم الشكوى خلال الفترة القانونية.
 - الشاكى ليس اقل الاسعار المقدمة وفقا لحضور فتح المطاريف.

2 على الجهة:-

- وفقاً للملحوظات المرفوعة من قبل المكتب الفني حول التحليل السابق قامت الجهة باخذ تلك الملحوظات بعين الاعتبار وتم إستيفاء كافة الوثائق المطلوبة في وثيقة المناقصة والمتعلقة بالشهادات وهي :

کشف بالاحتیاج. 1

٢- عقود الشراء السابقة.

3-شهادة تسجيل الشركة (سيلا) في الهيئة العليا للأدوية.

٤- شهادة تسجيل وتدالو الصنف في بلد المنشأ

5 التسجيل في دول مجلس التعاون الخليجي.(مرفق صور من الشهادات).

- لوحظ تجاوز الجهة عن معيار تسجيل الصنف في هيئة الأدوية.

- من خلال مراجعة التحليل الجديد والوثائق المرفقة به يتضح ان الجهة قامت بالترسيمة على اقل العروض سعراً ومستوفياً للشروط والمتطلبات الواردة في وثيقة المناقصة.

- قامت الجهة بتوصية الصنف على عطاء يقل عن التكليف التعديريه بسببه تجاوز الحد القانوني دون اتخاذ الاجراءات اللازمه وفقاً للمادة (185) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات.

- لوحظ وجود تناقض في المعايير الواردة في وثيقة المناقصة على سبيل المثال (تسجيل الشركة وأصنافها في الهيئة العليا للأدوية- تسجيل الأصناف وتدالوها في بلد المنشأ) وفي



مكان آخر يتم ذكر (في حالة الضرورة يحق للبرنامج اختيار الصنف غير المسجل في الهيئة العليا اذا كان عطاء وحيد او ان السعر للصنف المسجل يزيد عن التكلفة بأكثر من (15٪) بدون وجود مبرر للزيادة او ان الفارق في السعر بين المسجل وغير المسجل كبير بشرط ان تكون الشركة مسجلة في هيئة الأدوية).

رابعاً: نظر مجلس ادارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداوله، اتخاذ القرار الآتي:
القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره، وحيث أن عطاء الشاكبي ليس اقل العطاءات المقدمة سعرا فان استبعاده وإرساء المناقصة على العطاء الأقل سعرا منه والمقدم من شركة الجبل للأدوية يعد أجراءً صائباً وموافقاً لنص المادة رقم (22) من قانون المناقصات والمادة رقم (190) من اللائحة التنفيذية لذات القانون.

ولذلك

واستناداً لا حكم المادتين (22، 78) من القانون رقم 23 لسنة 2007، بشأن المناقصات والمزايدات والمواد (419 ، 417، 190) من اللائحة التنفيذية لذات القانون، قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات ما يلي:

1. رفض الشكوى المقدمة من الغزالي للتجارة والأدوية لصحة الأسس التي بني عليها قرار استبعاد العطاء المقدم منه.
2. التوجيه للجهة باستكمال الإجراءات.

والله الموفق.

صدر بمقتضى الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بتاريخ 18 شعبان 1435 هجرية، الموافق 2014/6/16 ميلادية.

الأستاذ / أمين معروف الجندي
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

القاضي / عبد الرزاق سعيد الأكحلي
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

المهندس عبد الله أحمد العرضي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الدكتور / ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات